

# التحليل بالنسب المالية

# حالة عملية (1)

توفرت لديك البيانات التالية عن الميزانية العمومية للمنظمة العربية منشأة فردية (مليون ل.س): - قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٣ / ١٢ / ٣١

الأصول			
			<u>الأصول المتداولة</u>
	14,000		النقدية بالصندوق
	105,000		النقدية بالبنك
	21,000		اوراق القبض
	140,000		المدينون
	210,000		المخزون
<u>525,000</u>	<u>35,000</u>		<u>مصرفات مدفوعة مقدماً</u>
			<u>الأصول الثابتة</u>
		1,120,000	المباني
	840,000	280,000	ناقص مجمع اهلاك المباني
		245,000	الآلات والمعدات
	196,000	<u>49,000</u>	ناقص مجمع اهلاك الآلات والمعدات
		280,000	السيارات
<u>1,246,000</u>	<u>210,000</u>	<u>70,000</u>	ناقص مجمع اهلاك السيارات
<u>1,771,000</u>			<u>إجمالي الاصول</u>

# تابع: الحالة عملية

- تابع: قائمة المركز المالي لمنظمة العربية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م.

			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
			<u>الالتزامات المتداولة:</u>
	28,000		أوراق قبض (تستحق بعد شهرين)
	84,000		الدائنون
<u>231,000</u>	<u>119,000</u>		مصروفات مستحقة
			<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>
721,000			القروض
			<u>حقوق الملكية</u>
	560,000		رأس المال
	140,000		الاختياطيات
<u>819,000</u>	<u>119,000</u>		الأرباح المحتجزة
<u>1,771,000</u>			<b>إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية</b>

# تابع: الحالة عملية (1)

● المنظمة العربية – قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٢٣ / ١٢ / ٣١

اليان	تحليلي	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات	2,380,000		
مردودات المبيعات	(280,000)		
صافي المبيعات		2,100,000	
تكلفة البضاعة المباعة		(1,54,000)	
<b>مجمل هامش الربح</b>			<b><u>560,000</u></b>
تكاليف التشغيل			
مصاريف الإهلاك	(30,000)		
مصاريف ادارية وتسويقية	(41,400)		
إجمالي تكاليف التشغيل		(71,400)	
<b>صافي الربح التشغيلي</b>			<b><u>488,600</u></b>
مصاريف الفوائد		(32,200)	
مصاريف الضرائب		(176,400)	
<b>صافي الدخل</b>			<b><u>280,000</u></b>

تابع: الحالة عملية (1)

● المطلوب: تقييم أداء المنظمة العربية  
باستخدام تحليل النسب المالية غير  
المقارن؟

# Liquidity Ratios

## أولاً:- نسب السيولة

● تقيس مدى كفاءة إدارة المنشأة في الوفاء بالالتزاماتها وخاصة قصيرة الأجل في موعد استحقاقها، وأهمها:

1. صافي رأس المال العامل.
2. نسبة التداول.
3. نسبة السيولة.
4. ونسبة السيولة السريعة.
5. نسبة النقدية.

# المؤشر الأول من نسب السيولة: صافي رأس المال العامل

- يعتبر هذا المؤشر مقياس من مقاييس السيولة ويقاس الزيادة المتوقعة في مصادر النقدية عن استخداماتها، ويفيد عند المقارنة مع الشركات من نفس النشاط.
- **صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة**
- إذا كان صافي رأس المال العامل: -
  - **موجب:** هذا يعني أن لدى المنظمة هامش أمان يتمثل في زيادة الموجودات المتداولة والجاهزة وهو ممول من الأموال المستثمرة.
  - **صفر:** هذا يعني ان المنظمة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.
  - **سالب:** هذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة تمول من الديون قصيرة الأجل، وهو غير سليم وهنا تكمن مرحلة الخطر للمنظمة.
  - أما التفسير العام لهذا المؤشر بالزيادة أو النقصان يوضحه الجدول التالي:

التفسير العام بالزيادة أو النقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقص (-)
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

## مثال : على المؤشر المالي الأول من نسب السيولة: صافي رأس المال

### العامل

● بالرجوع إلى الحالة العملية رقم (1) السابق الإشارة إليها:–

نجد أن :

● (صافي رأس المال العامل للمنظمة العربية= الأصول المتداولة–الالتزامات المتداولة)

● صافي رأس المال العامل =  $231,000 - 525,000 = 294,000$  مليون ل.س

● تفسير النتيجة: معناه أن المنظمة قادرة على سداد التزاماتها المتداولة في تاريخ استحقاقها من خلال أصولها المتداولة. وان الزيادة المتوقعة في الاستخدامات عن

المصادر تساوي مبلغ  $294,000$  مليون ل.س

# المؤشر المالي الثاني من نسب السيولة: نسبة التداول

- نسبة التداول: أو (النسبة الجارية):
- تعتبر نسبة التداول من مقاييس السيولة وتقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتعتبر نسبة التداول من أكثر النسب شيوعاً واستخداماً لقياس سيولة المنظمة.
- يتم ايجاد نسبة التداول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

## الالتزامات المتداولة

- كلما كانت النتيجة أكبر كانت أفضل لصالح المنظمة، وكلما ارتفعت نسبة التداول كلما زادت درجة السيولة بالمنظمة.

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان (-)
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

- (القيمة المقبولة لهذه النسبة أن تغطي الاصول المتداولة الالتزامات المتداولة بمرتين 1:2).

# تابع: المؤشر المالي الثاني من نسب السيولة: نسبة التداول

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة التداول =  $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

❖ نسبة التداول للمنظمة العربية =  $\frac{525,000}{231,000}$

❖ نسبة لتداول = 2.27

❖ إذن نسبة التداول للمنظمة =  $2.27 : 1$

❖ تفسير النتيجة : تعني أن كل **ليرة واحدة** من الخصوم المتداولة يتم تغطيتها بما يعادل 2.27 من الأصول المتداولة.

❖ كما تعني نسبة التداول 2.27 : 1 أن الأصول المتداولة بالمنظمة أكبر من التزاماتها المتداولة بمقدار 2.27 مرة.

# المؤشر المالي الثالث من نسب السيولة: نسبة السيولة

## ● نسبة السيولة :

- تقيس هذه النسبة قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، بعد استبعاد المخزون (أي دون الجوء إلى تسييل المخزون). وتقيس السيولة بالمنظمة.
- وكلما كانت النتيجة أكبر كانت أفضل ولصالح المنظمة وكلما ارتفعت نسبة السيولة كلما زادت درجة السيولة بالمنظمة، وتعتبر نسبة السيولة السريعة أكثر دقة في تقييم السيولة من نسبة التداول.
- ويتم إيجاد نسبة السيولة من خلال:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

- **بمعنى:** نسبة تغطية الأصول المتداولة بعد استبعاد المخزون للالتزامات المتداولة أي كل ريال من الالتزامات المتداولة كم ريالاً يغطيه من الأصول المتداولة بعد استبعاد المخزون.
- ومن اسباب استبعاد المخزون من قانون نسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة أو نسبة السيولة الأكثر تحفظاً أما أن يكون المخزون راکداً فلا يتم بيعه بسهولة أو قد يتم بيعه بالآجل فيتحول إلى ذمم مدينة قبل أن يتحول إلى نقدية.

# تابع: المؤشر المالي الثالث من نسب السيولة: نسبة السيولة

- وأما التفسير العام لمؤشر نسبة السيولة بالزيادة أو النقصان يوضحه الجدول التالي:

في حالة النقصان	في حالة الزيادة(+)	التفسير العام بالزيادة والنقصان
ضعف للمنظمة	قوة للمنظمة	

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة السيولة = الأصول المتداولة – المخزون

الالتزامات المتداولة

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{210,000 - 525,000}{231,000} = 1.36$$

أذن نسبة السيولة تساوي 1.36 ; 1

- تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة من الخصوم المتداولة يتم تغطيتها بما يعادل 1.36 من الأصول المتداولة. بعد استبعاد المخزون
- وكذلك تعني نسبة السيولة 1.36:1 أن الأصول المتداولة بعد استبعاد المخزون بالمنظمة أكبر من التزاماتها المتداولة بمقدار 1.36:1 مرة.

# المؤشر المالي الرابع من نسب السيولة: نسبة السيولة السريعة

● نسبة السيولة السريعة:- تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بعد استبعاد المخزون والمصروفات المقدمة، وتقيس السيولة للمنظمة.

➤ وكلما كانت النتيجة أكبر كانت أفضل ولصالح المنظمة وكلما ارتفعت نسبة السيولة السريعة كلما زادت درجة السيولة بالمنظمة، وتعتبر نسبة السيولة السريعة أكثر دقة في تقييم السيولة من نسبي التداول والسيولة.

➤ ويتم إيجاد نسبة السيولة السريعة من خلال:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون - المصروفات المقدمة

## الالتزامات المتداولة

➤ بمعنى: نسبة تغطية الأصول المتداولة بعد استبعاد قيمتي المخزون والمصروفات المقدمة للالتزامات المتداولة أي كل ليرة من الالتزامات المتداولة كم ليرة يغطيها من الأصول المتداولة بعد استبعاد المخزون والمصروفات المقدمة.

➤ أما التفسير العام لمؤشر السيولة السريعة كما في الجدول التالي:

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان (-)
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

## تابع: المؤشر المالي الرابع من نسب السيولة: نسبة السيولة السريعة

● تابع : نسبة السيولة السريعة:-

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة السيولة السريعة =  $\frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزون} - \text{المصروفات المقدمة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{525,000 - 210,000 - 35,000}{231,000} = 1:1.21$$

أذن نسبة السيولة السريعة تساوي 1 : 1.21

- تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة من الخصوم المتداولة يتم تغطيتها بما يعادل 1:1.21 من الأصول المتداولة. بعد استبعاد المخزون والمصاريف المدفوعة مقدمة.
- وكذلك تعني نسبة السيولة السريعة 1:1.21 أن الاصول المتداولة بعد استبعاد المخزون والمصاريف المدفوعة مقدمة بالمنظمة أكبر من التزاماتها المتداولة بمقدار 1:1.21 مرة.

# المؤشر المالي الخامس من نسب السيولة: نسبة السيولة الأكثر تحفظاً

- **نسبة السيولة الأكثر تحفظاً:** - تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال النقدية وأشباه النقدية المتوافرة لديها، وتقيس تقييم النقدية بالمنظمة.
  - وكلما كانت النتيجة أكبر كانت أفضل ولصالح المنظمة.
  - وكلما ارتفعت نسبة السيولة الأكثر تحفظاً كلما زادت درجة السيولة والنقدية بالمنظمة، وتعتبر أكثر دقة في تقييم السيولة من نسبة التداول ونسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة.
  - ويتم إيجاد نسبة السيولة الأكثر تحفظاً من خلال:

**نسبة السيولة الأكثر تحفظاً = النقدية + أشباه النقدية**

## الالتزامات المتداولة

- **بمعنى:** نسبة تغطية النقدية وأشباه النقدية للالتزامات المتداولة أي كل ليرة من الالتزامات المتداولة كم ليرة يغطيها من النقدية وأشباه النقدية.
- أما التفسير العام لمؤشر السيولة الأكثر تحفظاً كما في الجدول التالي:

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

## المؤشر المالي الخامس من نسب السيولة: نسبة السيولة السريعة الأكثر تحفظاً

● تابع: نسبة السيولة الأكثر تحفظاً:-

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة السيولة الاكثر تحفظاً = النقدية + أشباه النقدية  
الالتزامات المتداولة

$$\text{نسبة السيولة الاكثر تحفظاً} = \frac{21,000 + 105,000 + 14,000}{231,000} = 0.61$$

أذن نسبة السيولة الاكثر تحفظاً تساوي 0.61 : 1

➤ تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة من الخصوم المتداولة يتم تغطيتها بما يعادل 1: 0.61 من النقدية المتوافرة بالصندوق والبنك وأشباه النقدية.

# المؤشر المالي السادس: من نسب السيولة : نسبة النقدية

- **نسبة النقدية:-** تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال النقدية المتوافرة لديها سواء بالصندوق أو البنك، وتقيس تقييم النقدية بالمنظمة.
  - وكلما كانت النتيجة أكبر كانت أفضل لصالح المنظمة.
  - وكلما ارتفعت نسبة النقدية كلما زادت درجة السيولة والنقدية بالمنظمة.
  - ويتم إيجاد نسبة النقدية من خلال:
- نسبة النقدية = النقدية**

## الالتزامات المتداولة

- بمعنى: نسبة تغطية النقدية للالتزامات المتداولة أي (كل ليرة من الالتزامات المتداولة كم ليرة يغطيه من النقدية).
- أما التفسير العام لمؤشر نسبة النقدية كما في الجدول التالي:

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة(+)	في حالة النقصان
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

## تابع: المؤشر المالي السادس: من نسب السيولة : نسبة النقدية

● تابع: نسبة النقدية:-

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة النقدية = النقدية

الالتزامات المتداولة

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{105,000 + 14,000}{231,000} = 0.52$$

أذن نسبة النقدية تساوي 0.52 : 1

➤ تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة من الخصوم المتداولة يتم تغطيتها بما يعادل 1: 0.52 من النقدية المتوافرة بالصندوق والبنك .

# المؤشر المالي السابع من نسب السيولة: نسبة الفاصل الزمني الدفاعي.

## ● نسبة الفاصل الزمني الدفاعي: -

● يقيس مدى كفاية السيولة المتوفرة (النقدية وأشباهاها)، لمواجهة مصروفات التشغيل اليومية.

➤ وكلما كانت النتيجة أكبر كانت أفضل لصالح المنظمة.

➤ وكلما ارتفعت نسبة النقدية كلما زادت درجة السيولة والنقدية بالمنظمة.

➤ ويتم إيجاد نسبة الفاصل الزمني الدفاعي من خلال:

$$\text{نسبة الفاصل الزمني الدفاعي} = \text{النقدية} + \text{اشباه النقدية}$$

## مصروفات التشغيل اليومية

بمعنى: نسبة تغطية النقدية وأشباهاها لمصروفات التشغيل اليومية أي (كم ليلة يوم يمكن تغطية المصروفات التشغيلية من خلال النقدية وأشباهاها).

➤ أما التفسير العام لمؤشر الفاصل الزمني الدفاعي كما في الجدول التالي:

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

## المؤشر المالي السابع من نسب السيولة: نسبة الفاصل الزمني الدفاعي.

● تابع: نسبة الفاصل الزمني الدفاعي:-

● لتقديم المعلومات المتعلقة بمعرفة الفترة التي يمكن أن تغطي مصروفاتها التشغيلية اليومية  
نستخدم نسبة الفاصل الزمني الدفاعي كما يلي:

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة الفاصل الزمني الدفاعي = النقدية + أشباه النقدية

مصروفات التشغيل اليومية

$$\text{نسبة الفاصل الزمني الدفاعي} = \frac{21,000 + 105,000 + 14,000}{1,000} = 140 \text{ يوم}$$

أذن نسبة الفاصل الزمني الدفاعي تساوي 140 يوم

➤ تفسير النتيجة: معناه أن المنظمة قادرة على سداد قيمة المصاريف التشغيلية اليومية من خلال النقدية وأشباهها لمدة 140 يوم.

## ثانياً: نسب المديونية

● تقيس نسب المديونية :-

● مديونية المنظمة اي (كم تشكل الديون من رأس المال أو حقوق الملكية) حيث تشير إلى كمية استخدام أموال الآخرين في خلق الأرباح أي المدى الذي ذهبت إليه المنظمة في اعتمادها على الغير في تمويل احتياجاتها.

## المؤشر المالي الأول من نسب المديونية: نسبة المديونية (نسبة الدين)

### ● نسبة المديونية (نسبة الدين):-

- يطلق على هذه النسبة في بعض المراجع (نسبة التمويل بالاعتماد على الغير) أو (نسبة التمويل الخارجي).
- تقيس هل لدى المنظمة أصول كافية لسداد كل ديونها، فهي كمؤشر أمان للمنظمة، وتقيس ذلك الجزء من الاصول الذي تم تمويله من الديون.
- وكلما كانت النتيجة أقل كلما كانت أفضل للمنظمة.
- وكلما انخفضت نسبة المديونية كلما قلت المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات في المنظمة.

# تابع : نسب المديونية

➤ ويتم إيجاد نسبة المديونية من خلال:

**نسبة المديونية = إجمالي الديون**

**إجمالي الأصول**

- بمعنى: نسبة مساهمة إجمالي الديون ( الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل) في تمويل الأصول (إجمالي الموجودات) أي أن كل ليرة من الأصول كم عليه التزامات أو دين.
- وكذلك أي ليرة من مستثمر في الأصول بأي مقدار ذهبت المنظمة في تمويله من الغير (الديون).
- أما التفسير العام لمؤشر نسبة المديونية كما في الجدول التالي:

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان
	ضعف للمنظمة	قوة للمنظمة

## تابع : نسب المديونية

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة المديونية = إجمالي الديون

إجمالي الأصول

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{721,000 + 231,000}{1,771,000} = 0.537$$

أذن نسبة المديونية تساوي **0.537** : 1

➤ تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة مستغل من الأصول عليه ديون أو التزامات بمقدار **53.7%**.

➤ وتعني أن الديون تشكل بنسب **53.7%** من الأصول.

➤ ومعناها أن نسبة مساهمة إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) في تمويل الأصول بنسبة **53.7%**.

## المؤشر المالي الثاني من نسب المديونية: نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية.

- نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية: -
- تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية.
- في الغالب زيادتها قد تكون وأحد من الاسباب المؤدية للإفلاس وكذلك لتصفية المنظمة.
- تقيس مقدار التمويل من الديون مقارنة مع تمويل المساهمين أو الملاك.
- كلما كانت نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية أقل كلما كانت أفضل لصالح المنظمة.
- وكلما انخفضت نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية كلما قلت المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات المنظمة.

## تابع : نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية

➤ ويتم إيجاد نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية من خلال:

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل)

### إجمالي حقوق الملكية

➤ **بمعنى:** نسبة مساهمة إجمالي الديون (الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل) في الاعتماد عليها في تمويل مقارنة بحقوق (أي أن كل ليرة من حقوق الملكية كم عليه من التزام أو دين كلي).

➤ أما التفسير العام لمؤشر نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية كما في الجدول التالي:

في حالة النقصان (-)	في حالة الزيادة (+)	التفسير العام للزيادة والنقصان
قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة	

## تابع : نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل)

إجمالي حقوق الملكية

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{231,000 + 721,000}{819,000} = 1.16$$

أذن نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية تساوي 1.16 : 1

➤ تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة مستغل من حقوق الملكية عليه ديون أو التزامات بمقدار 116% .

➤ وتعني أن نسبة مساهمة إجمالي الديون مقارنة مع مساهمة الملاك (حقوق الملكية) في التمويل بنسبة 116% .

## المؤشر المالي الثالث: نسب المديونية: نسبة إجمالي القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

### ● نسبة إجمالي القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:-

● تقيس مدى مساهمة الغير من خلال القروض طويلة الأجل في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، أي تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق القروض طويلة الأجل. مقارنة مع حقوق الملكية.

● في الغالب زيادتها قد تكون وأحد من الاسباب المؤدية للإفلاس وكذلك لتصفية المنظمة.

● تقيس مقدار التمويل من الديون مقارنة مع تمويل المساهمين أو الملاك.

● كلما كانت نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية أقل كلما كانت أفضل لصالح المنظمة.

● وكلما انخفضت نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية كلما قلت المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات المنظمة.

تابع: المؤشر المالي الثالث: نسب المديونية: نسبة إجمالي القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

➤ ويتم إيجاد نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية من خلال:

نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض طويلة الأجل

إجمالي حقوق الملكية

➤ بمعنى: نسبة مساهمة إجمالي القروض طويلة الأجل في الاعتماد عليها في تمويل مقارنة بحقوق الملكية (أي أن كل ليرة من حقوق الملكية كم عليه من التزام أو دين من القروض طويلة الأجل).

➤ أما التفسير العام لمؤشر نسبة إجمالي القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية كما في الجدول التالي:

في حالة الزيادة(+)	في حالة النقصان(-)	التفسير العام للزيادة والنقصان
ضعف للمنظمة	قوة للمنظمة	

تابع: المؤشر المالي الثالث: نسب المديونية: نسبة إجمالي القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة إجمالي القروض طويلة الاجل إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض طويلة الأجل

إجمالي حقوق الملكية

$$0.88 = \frac{721,000}{819,000} = \text{نسبة إجمالي القروض طويلة الاجل إلى حقوق الملكية}$$

أذن نسبة إجمالي القروض طويلة الاجل إلى حقوق الملكية تساوي 0.88 : 1

- تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة مستغل من حقوق الملكية عليه ديون أو التزامات طويلة الاجل بمقدار 88% .
- وتعني أن نسبة مساهمة إجمالي القروض طويلة الاجل مقارنة مع مساهمة الملاك (حقوق الملكية) في التمويل بنسبة 88% .

## المؤشر المالي الرابع: من نسب المديونية: نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية

- نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية:-
- تقيس مدى مساهمة الغير من خلال الالتزامات المتداولة في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، أي تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق القروض طويلة الاجل. مقارنة مع حقوق الملكية.
- أي تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق الالتزامات قصيرة الاجل مقارنة مع حقوق الملكية.
- في الغالب زيادتها قد تكون وأحد من الاسباب المؤدية للإفلاس وكذلك لتصفية المنظمة.
- تقيس مقدار التمويل من الديون مقارنة مع تمويل المساهمين أو الملاك.
- كلما كانت نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية أقل كلما كانت أفضل لصالح المنظمة.
- وكلما انخفضت نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية كلما قلت المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات المنظمة.

## تابع: المؤشر المالي الرابع: من نسب المديونية: نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية

• تابع : نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية:-

➤ ويتم إيجاد إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية من خلال :  
نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات المتداولة

إجمالي حقوق الملكية

➤ بمعنى: نسبة مساهمة إجمالي الالتزامات المتداولة في الاعتماد عليها في التمويل مقارنة بحقوق الملكية (أي أن كل زيادة من حقوق الملكية كم عليه من التزام أو دين من الالتزامات المتداولة).

➤ أما التفسير العام لمؤشر نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية كما في الجدول التالي:

في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان (-)	التفسير العام للزيادة والنقصان
ضعف للشركة	قوة للشركة	

## تابع: نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية:-

● تابع: نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية:-

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة إجمالي الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات المتداولة

إجمالي حقوق الملكية

$$\text{نسبة إجمالي القروض طويلة الاجل إلى حقوق الملكية} = \frac{231,000}{819,000} = 0.282$$

أذن نسبة إجمالي القروض طويلة الاجل إلى حقوق الملكية تساوي 0.282 : 1

➤ تفسير النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة مستغل من حقوق الملكية عليه ديون أو التزامات قصيرة

الاجل بمقدار 28.2% .

➤ وتعني أن نسبة مساهمة إجمالي الالتزامات المتداولة مقارنة مع مساهمة الملاك (حقوق الملكية)

في التمويل بنسبة 28.2% .

## المؤشر المالي الخامس: من نسب المديونية: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

### ● نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:-

- هذه النسبة مؤشر أمان للمنظمة تقيس مدي مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل الأصول، أي تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق حقوق الملكية (الملاك).
- وكلما كانت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول أكبر كانت أفضل لصالح المنظمة.
- وكلما زادت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كلما قلت المخاطر المترتبة على المنظمة مثل العسر المالي.

➤ **ويتم إيجاد نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول من خلال:**

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية

إجمالي الأصول

➤ **بمعنى:** نسبة مساهمة الملاك في تمويل الأصول (إجمالي الموجودات) أي أن كل **ليرة** من الأصول كم تم تمويله من خلال أصحاب المشروع وكذلك أي **ليرة** من مستثمر في الأصول بأي مقدار ذهبت المنظمة في تمويله من خلال رأس المال أي تمويل داخلي.

## تابع: المؤشر المالي الخامس: من نسب المديونية: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي

### الاصول

- تابع:- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول:-
- أما التفسير العام لمؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول يوضحه الجدول التالي:

التفسير العام للزيادة والنقصان	في حالة الزيادة (+)	في حالة النقصان (-)
	قوة للمنظمة	ضعف للمنظمة

- كما سيلاحظ أن هذا المؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول ومؤشر نسبة تغطية الفوائد يأخذان الاتجاه المعاكس لكل مؤشرات المديونية بالزيادة أو بالنقص. والقوة والضعف.

## تابع: المؤشر المالي الخامس: من نسب المديونية: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

• تابع:- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:-

❖ وبالرجوع للحالة العملية السابقة نلاحظ:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية

إجمالي الأصول

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =  $\frac{819,000}{1,771,000} = 0.462$

1,771,000

إذن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تساوي 0.462 : 1

تفسير معنى النتيجة: معناه أي أن كل ليرة واحدة مستغل من الأصول تم تمويله من قبل أصحاب المشروع (حقوق الملكية) بمقدار 46.2%.

ومعناه أن نسبة مساهمة الملاك (حقوق الملكية) في تمويل الأصول بنسبة 46.2%.

# ربحية المبيعات و الاستثمارات

# التحليل المالي / ربحية المبيعات

مثال توضيحي لحساب مجمل الربح

لنفترض أن شركة تصنيع هواتف ذكية حققت إيرادات مبيعات بقيمة 1 مليون دولار خلال شهر معين، بينما تكلفة السلع المباعة خلال نفس الفترة بلغت 600 ألف دولار.

لحسابه: مجمل الربح = 1 مليون دولار - 600 ألف دولار = 400 ألف دولار

ماذا يعني ذلك؟

حققت الشركة مجمل ربح بقيمة 400 ألف دولار، مما يشير إلى كفاءة عالية في إدارة عمليات الإنتاج وتحقيق هامش ربح مناسب من مبيعاتها. أي ربحية

المبيعات تساوي = الربح الإجمالي / المبيعات = 400 / 1000 = 40%

# التحليل المالي / ربحية المبيعات

مثال 2:

شركة تصنيع دراجات باعت 200 وحدة منتجة بسعر الوحدة / 300 دولار خلال الربع الأول من السنة، وتكبدت الشركة تكاليف ومصاريف لقطع الغيار والمواد المتعلقة بالبيع بقيمة 25,000 دولار، و كذلك مصارف شحن / 1000 دولار

يتم حساب المجمع بطرح تكلفة المبيعات من إجمالي المبيعات، في هذا السياق، يكون مجمل الربح بواقع 34,000 دولار، وهو الفارق بين إجمالي المبيعات (60,000 دولار) وتكلفة المبيعات (26,000 دولار). و بالتالي معدل الربحية يساوي :

$$\text{الربح الإجمالي} / \text{صافي المبيعات} = 60000 / 34000 = 57\%$$

# التحليل المالي / ربحية المبيعات

**مثال 3 -** لنفترض أن شركة تصنيع ملابس حققت إيرادات مبيعات بقيمة 2 مليون دولار خلال عام معين، بينما المصاريف والنفقات خلال نفس الفترة بلغت 1.5 مليون دولار، تشمل 800 ألف دولار تكلفة سلع مباعه، و 300 ألف دولار نفقات تشغيلية، و 200 ألف دولار نفقات إدارية، و 200 ألف دولار فوائد.

احسب معدل الربحية للمبيعات حسب هامش الربح و إذا علمت بأن الضرائب بلغت / 70 / ألف دولار احسب ربحية المبيعات بحسب صافي الربح:

لحساب الربح الإجمالي:

هامش الربح = 2 مليون دولار - 1.5 مليون دولار = 500 ألف دولار و ربحية المبيعات =  $500/2000 = 25\%$

صافي الربح = الربح الاجمالي - الضريبة = 500 ألف دولار - 70 ألف دولار = 430 ألف دولار و بالتالي ربحية المبيعات =  $430 / 2000 = 21,5\%$

# التحليل المالي / ربحية المبيعات

مثال 4:

لنفترض أن شركة تصنيع حققت إيرادات مبيعات بقيمة 1 مليون دولار خلال شهر معين، بينما تكلفة السلع المباعة بلغت 600 ألف دولار، والنفقات التشغيلية 200 ألف دولار، والفوائد 100 ألف دولار، والضرائب 50 ألف دولار.

مجمّل الربح = 1 مليون دولار – 600 ألف دولار = 400 ألف دولار

صافي الربح = 400 ألف دولار – 200 ألف دولار – 100 ألف دولار – 50 ألف دولار = 50 ألف دولار

## تمارين

### تمرين:

- مستثمر ينوي إنشاء مشروع لإنتاج المنظفات و يعد دراسة جدوى اقتصادية و حصل على التوقعات التالية :

- المبلغ المطلوب استثماره هو / 60000 / ألف ل.س

- إيرادات المشروع ربع سنوية تساوي / 7000 / ألف ل.س

- مصاريف التشغيل السنوية تساوي / 15000 / ألف ل.س

- معدل الضريبة السنوية تساوي 20%

### المطلوب:

- ربحية المبيعات

- ربحية الاستثمارات - العائد على الاستثمار

هل تنصح بالتنفيذ علماً بأنه يتم رفض المشروع في حال العائد على الاستثمار أقل من 10%. فهل توصي بتنفيذ المشروع؟

## تمارين

-إيرادات المشروع السنوية =  $7000 / 4 * 28000$  ألف ل.س =

- مصاريف التشغيل السنوية =  $15000 /$  ألف ل.س لا تتضمن الاهتلاك

يجب احتساب صافي الربح قبل الضريبة بحسم تكاليف التشغيل من الإيرادات السنوية

- الربح قبل الضريبة = الإيرادات - مصاريف التشغيل السنوية

$$= 15000 - 28000 = 13000 \text{ ألف ل.س}$$

و من ثم نطبق الضريبة لنحصل على الربح بعد الضريبة

- الضريبة هي تدفق نقدي خارج يتم حسمه من الإيرادات او إضافته للمصاريف

صافي الربح بعد الضريبة = الربح قبل الضريبة - الضريبة (  $13000 * 20\%$  )

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} = 13000 - 2600 = 10400 \text{ ألف ل.س}$$

## تمارين

ربحية المبيعات وفق الربح الإجمالي = الربح الإجمالي قبل الضريبة / صافي المبيعات

$$= 28000 / 13000 = 46,4\%$$

ربحية المبيعات وفق الربح الإجمالي = الربح الصافي بعد الضريبة / صافي المبيعات

$$= 28000 / 10400 = 37,1\%$$

العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة / تكاليف الاستثمار

$$= 60000 / 10400 = 17\%$$

ننصح بالتنفيذ كون العائد أعلى من 10%

## تمارين

### تمرين:

- إذا علمت بأن المبلغ المطلوب استثماره لإنشاء مشروع لإنتاج ملابس الأطفال / 50000 / ألف ل.س و كانت التوقعات التالية :

- الوحدات المتوقع بيعها/ 2500 / وحدة

- سعر بيع الوحدة تساوي / 10 / ألف ل.س

- تكاليف التشغيل الشهرية تساوي / 1000 / ألف ل.س

- معدل الضريبة السنوية على الأرباح تساوي 20%

### المطلوب:

- ربحية المبيعات

- العائد على الاستثمار

هل تنصح بالتنفيذ علماً بأن المستثمر يرغب بتصفية أعماله و السفر بعد 5 سنوات و لديه عرض آخر يحقق عائد 19% فهل توصي

بتنفيذ المشروع؟

## تمارين

-إيرادات المشروع السنوية = عدد الوحدات المتوقع بيعها \* سعر بيع الوحدة

-إيرادات المشروع السنوية =  $2500 * 10 / = 25000$  ألف ل.س

- مصاريف التشغيل السنوية =  $1000 * 12 / = 12000$  ألف ل.س

يجب احتساب صافي الربح قبل الضريبة بحسم تكاليف التشغيل من الإيرادات السنوية

- الربح قبل الضريبة = الإيرادات - مصاريف التشغيل السنوية

$$= 12000 - 25000 = 13000 \text{ ألف ل.س}$$

و من ثم نطبق الضريبة لنحصل على الربح بعد الضريبة

- الضريبة هي تدفق نقدي خارج يتم حسمه من الإيرادات او إضافته للمصاريف

صافي الربح بعد الضريبة = الربح قبل الضريبة - الضريبة (  $13000 * 20\%$  )

$$= 13000 - 2600 = 10400 \text{ ألف ل.س}$$

## تمارين

ربحية المبيعات وفق الربح الإجمالي = الربح الإجمالي قبل الضريبة / صافي المبيعات

$$= 25000 / 13000 = 52\%$$

ربحية المبيعات وفق الربح الإجمالي = الربح الصافي بعد الضريبة / صافي المبيعات

$$= 25000 / 10400 = 41,6\%$$

العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة / تكاليف الاستثمار

$$= 50000 / 10400 = 20.8\%$$

ننصح بالتنفيذ كون العائد أعلى من 19% و فترة الاسترداد دون المخطط لها.